حظيت بعدد قليل من الوزراء النواب بلغ عددهم أربعة من أصل 26 وزيراً منتخباً

53 نائباً مثلوا الدائرة «الثانية» منذ مجلس 1981 حتى ديسمبر 2012 المبطل

■ خلف دميثير مثل الدائرة لتسعة فصول تشريعية إلى جانب عضوية مجلس ديسمبر 2012 المبطل

■ الخرافي مثل الدائرة لثمانية فصول والعنجري وباقر ستة.. وخمسة للصقر والراشد

الانتخابات البرلمانية تشهد زخماً كبيراً

نجح في تمثيل الدائرة الانتخابية الثانية 53 نائبا في المجالس الـ11 الماضية منذ مجلس عام 1981 حتى مجلس ديسمبر 2012 المبطل بحكم المحكمة الدستورية.

وكان أكثر النواب تمثيلا لهذه الدائرة التي تضم الدوائر «2 و3 و5 و6 و18 في تقسيمة الـ25 دائرة» ضمن المجالس النيابية في تلك الفترة خلف دميثير العنزي الذي مثل الدائرة لتسعة فصول تشريعية إلى جانب عضوية مجلس ديسمبر 2012 المبطل بحكم المحكمة الدستورية.

ومن ثم يأتي جاسم محمد الخرافي الذي مثل الدائرة لثمانية فصول تشريعية في حين مثل كل من مشاري العنجري وأحمد باقر الدائرة لستة فصول تشريعية بينما مثل النائبان محمد جاسم الصقر «الحائز على عضوية مجلس فبراير 2012 المبطل» وعلي فهد الراشد «الحائز على عضوية مجلسي فبراير وديسمبر 2012 المبطلين» الدائرة الثانية لخمسة فصول تشريعية.

ومثل كل من النواب محمد براك المطير وجمعان ظاهر الحربش «الحائز على عضوية مجلس فبراير 2012 المبطل» ومرزوق علي الغانم «الحائز على عضوية مجلس فبراير 2012 المبطل» وخالد سلطان بن عيسى «الحائز على عضوية مجلس فبراير 2012 المبطل» وراشد سلمان الهبيدة وعبدالله محمد النيباري هذه الدائرة لاربعة فصول تشريعية.

ومثل الدائرة الثانية لثلاثة فصول تشريعية كل من عبدالعزيز المطوع ومشاري العصيمي وعبدالوهاب الهارون بينما مثلها لفصلين تشريعيين كل من جاسم حمد الصقر وعبدالمحسن يوسف جمال وحمد حمود الرومي وصياح بوشيبة وحمد عبدالله الجوعان وأحمد محمد النصار وفهد صالح الخنة وعدنان ابراهيم المطوع «الحائز على عضوية مجلسي فبراير وديسمبر 2012 المبطلين» وعبدالرحمن فهد العنجري «الحائز على عضوية مجلس فبراير 2012 المبطل» وأحمد حاجي لاري «الحائز على عضوية مجلس ديسمبر 2012 المبطل».

اما محمد الرشيد ومحمد حبيب البدر وعبدالرحمن الغنيم وجاسم القطامي وعبدالله العرادة ودعيج الشمري ومحمد العبدالجادر وسلوى الجسار وعبداللطيف العميري «الحائز على عضوية مجلس فبراير 2012 المبطل» فمثلوا الدائرة لفصل تشريعي واحد.

وشهدت الحياة البرلمانية في الكويت سابقة دستورية عام 2012 تمثلت بإبطال مجلسي فبراير وديسمبر وذلك بحكمين للمحكمة الدستورية وعليه تم ابطال عضوية النواب ذوي التمثيل النيابي للمرة الاولى في مجلس فبراير 2012 وهما رياض أحمد العدساني وحمد المطر.

وفي مجلس ديسمبر 2012 أبطلت عضوية كل من النواب عبدالرحمن صالح الجيران وبدر غريد البذالي وعادل مساعد الخرافي وخليل ابراهيم الصالح وحمد سيف الهرشاني وصلاح عبداللطيف العتيقي وذلك بحكم المحكمة الدستورية.

وتميزت الدائرة الثانية بنصيب في رئاسة مجلس الأمة حيث تولى جاسم محمد الخرافي هذا المنصب لخمسة فصول تشريعية هي مجلس عام 1999 ومجلس 2003 ومجلس 2006 ومجلس 2008 ومجلس 2009 بينما تولى علي فهد الراشد منصب رئيس مجلس الأمة في مجلس ديسمبر 2012 المبطل بحكم المحكمة الدستورية.

بالمقابل حظيت هذه الدائرة بعدد قليل من الوزراء النواب في الحكومات المشكلة منذ عام 1981 حتى آخر تشكيل حكومي حيث بلغ عددهم أربعة وزراء من أصل 26 وزيرا منتخبا من مختلف الدوائر تم اختيارهم خلال الحكومات المتعاقبة.

ولم يحظ نواب الدائرة بأي حقيبة وزارية في التشكيلات الحكومية للأعوام 1981 و1996 و1999 و2006 و2008 و2009 بينما تقلد جاسم محمد الخرافي وزارة المالية والاقتصاد في التشكيل الحكومي لعام 1985.

ومع عودة الحياة النيابية عام 1992 تولى مشاري جاسم العنجري وزارة العدل والشؤون الادارية في التشكيل الحكومي لعام 1992 ونال أحمد يعقوب باقر العبدالله منصب وزير العدل ووزير الاوقاف والشؤون الاسلامية في التشكيل الحكومي لعام 2001.

وتقلد أحمد يعقوب باقر العبدالله منصب وزير العدل في التشكيل الحكومي لعام 2003 وبعد التعديلات الوزارية التي أجريت في أبريل 2005 تولى فضلا عن عمله منصب وزير الدولة لشؤون البلدية بينما نال علي فهد الراشد في التشكيل الحكومي لعام 2011 منصب وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء.

الإعلاميون يضفون على مقر الإدارة نكهة محببة أثناء متابعتهم لعملهم

حركة إعلامية دؤوبة في «إدارة الانتخابات» أثناء تسجيل مرشحي مجلس 2013

مشاركة إعلامية واسعة في تغطية الانتخابات

يتسابقون في نقل الحدث بالصوت والصورة والقلم ليتناوله القارئ من خلال وكالات الانباء أوالصحف أو المواقع الالكترونية والقنوات الفضائية..انهم الاعلاميون الذين يتجولون بكاميراتهم وأقلامهم ومايكروفوناتهم في حركة دؤوبة في «ادارة الانتخابات» أثناء تسجيل المرشحين لانتخابات مجلس الأمة المقبلة.

ويضفي الاعلاميون الذين يمثلون مختلف وسائل الاعلام على مقر ادارة الانتخابات نكهة محببة أثناء متابعتهم للمرشحين وحركة العمل داخل الادارة لعمل اللقاءات الصحافية أو التلفزيونية والتقاط الصور المناسبة منذ اليوم الاول لفتح باب الترشح.

نقل الحدث يتم بشكل فوري من الزملاء عبر الأجهزة الحديثة

حكم «الدستورية» أنهى الجدل حول مرسوم الصوت الواحد وأسدل الستار عليه

المري: سأترشح لرئاسة مجلس الأمة.. والانتخابات مكسب للوطن

■ آن أوان رد الدين للوطن والمواطن من خلال وضع إمكاناتنا وما تعلمناه تحت تصرفهما

■ القبائل جزء من المجتمع ولا تمنعهم انتماءاتهم من تقديم الوطن وحقوقه على ما عداه

كتب مصطفى كامل

ناصر المري

أعلن مرشح الدائرة الخامسة ناصر المري عزمه الترشح لرئاسة مجلس الأمة حتى لا يكون الترشح لهذا المنصب على مناطق معينة او اسر معينة.

وقال المري في لقائه المفتوح مع الصحافيين أمس، اننا نؤمن بأن الترشح حق لكل مواطن ولذلك يجب الا تكون هناك رهبة بعد اليوم لاي مرشح او نائب قادم من المناطق الخارجية من الترشح لهذا المنصب، مؤكدا ساكسر هذا الاحتكار، وان كتب لي النجاح فهو خير، وان لم يكتب لي فيكفي ان يشعر نواب المناطق الخارجية انهم متساوون مع غيرهم في القدرة على العطاء وقيادة السلطة التشريعية.

وبين انه منذ تأسيس مجلس الأمة كانت الرئاسة تأتي من بعض الاسر وبعض المناطق داخل الدولة، وان الاوان لان يأتي رئيس من المناطق الخارجية حتى نطبق المساواة التي نص عليها الدستور.

وردا على سؤال عما اذا كنا هناك تنسيق مع اقطاب سياسية ونيابية حالية او سابقة وخصوصا في ظل الفكرة السائدة من انه لا احد يصل الى منصب رئاسة المجلس من دون هذا الدعم، قال المري نحن في الكويت بلد خصب بالاشاعات، ويجب الا نعيش في وهم الاشاعة، وحتى اتأكد من صحة هذه المعلومة فسوف اترشح.

وبخصوص عودة بعض المقاطعين للمشاركة في الانتخابات، اكد المري انه في حال المقاطعة فإن الخاسر هو الوطن، وفي حال المشاركة فإن الكل رابح، داعيا كل من يجد في نفسه القدرة على خدمة البلد الى الترشح والا يبخل المواطنون في الانتخاب من اجل وطنهم وليس لمرشح بعينه، مبينا ان الناخب اذا تنازل عن حقه في الانتخاب فعليه ان يقبل ما يختاره له الاخرون.

وشدد على ضرورة اختيار اهل الكفاءة وكل يختار من المرشحين من لديه المام واختصاص بالقضية التي تهمه، مشيرا الى انه عندما كان في المجلس المبطل عمل كمشرع واقتصادي ايضا وتقدم باربعة مشاريع اقتصادية لسمو رئيس مجلس الوزراء من اجل وضع خارطة الطريق للحكومة لمعالجة جملة من القضايا ومن بين هذه المشاريع التامين الصحي، مؤكدا اننا تعلمنا من اموال الوطن واموال الكويت وان الاوان لان نرد الدين من خلال وضع امكاناتنا وما تعلمنا في تصرف الوطن والمواطن.

وبين ان حكم المحكمة الدستورية انهى الجدل حول دستورية مرسوم الصوت الواحد واسدل الستار عليه، مشددا على ان القبائل جزء من هذا المجتمع وعليها حقوق وواجبات كما للاخرين، مشيرا الى ان القبائل ممثلة في تيارات سياسية ودينية شانها شان كل مكونات المجتمع، ولا تمنعهم انتماءاتهم القبلية من ان يقدموا الوطن وحقوقه على اي انتماءات وحقوق اخرى، موضحا ان الانتماء الى القبائل ليس سبة والرسول صلى الله عليه وسلم كان يعتز بقبيلته.

واوضح ان الناخب الكويتي سيحافظ على مصلحة الوطن ويقدم مصلحة الوطن على القبيلة والمذهب، وما يثار عن انقسام طائفي او فئوي هو وهم في عقول البعض ممن يسعون الى تخويف الناس حتى يتمكنوا من تسلم القيادة، معتبرا ان هؤلاء اشخاص مريضون يسعون الى مصالحهم على حساب مصالح الوطن والمواطنين، مذكرا الى ان هذا الشعب الصغير في عدده تفوق بامتياز على الغزو الغاشم عندما عجز العدو عن العثور على اي كويتي يتعاون معه ومن مختلف الاطياف والمسميات.

واعتبر ان الدائرة الخامسة هي معقل المنافسة ومركز، وأهلها كويتيون بامتياز، لافتا الى انه لم يتشاور مع بقية المرشحين بشان الترشح للرئاسة، ولديه الشجاعة لان يخوض هذه التجربة.

واكد انه من المؤيدين لمنح الحكومة المهلة الكافية قبل تحريك المساءلة مالم يستجد امر جلل يستحق التعجيل بالاستجواب، مشيرا الى ان هذا هو ما تم الاتفاق عليه بين نواب المجلس المبطل، ولذلك اجلوا الاستجواب، ولكن عندما دفعت الحكومة غرامة الداو تقدمت بالاستجواب مباشرة لوزير النفط ولم اناور واعمل الافلام كما يفعل البعض، وبدون شوشرة وبهرجة اعلامية، مبينا ان استجوابه نتج عنه استقالة وزير النفط.

واعتبر ان وزير النفط منح الفريق المفاوض بسداد دفعة من غرامة الداو بقيمة مئة مليون دولار عن طريق رسالة sms وبدون اي اوراق او مذكرات ووثائق للدفع، مؤكدا ان هذه الرسالة الـ sms موجودة لدى المسؤولين ولدى ديوان المحاسبة، وهي احد اسباب استعجاله في استجواب وزير النفط هاني حسين.

ونوه الى ان غرفة التحكيم العالمية قراراتها غير ملزمة للدول، ولا تعلو على قوانين الدول، وبالتالي فإن المسؤولين اتبعوا امرا غير ملزم واستجلوا في دفع الغرامة، وهذا الامر كان محل استغراب مستشاري الداو.

وشدد على ان استقالة وزير النفط وماتبعها من اجراءات اتخذتها الحكومة ليست كافية، وينبغي تكليف مكتب تحقيقات دولي لكشف تفاصيل هذه القضية.

وكشف عن ان كان ينوي التقدم باستجواب ثاني على خلفية عقد «شل» وكان الاستجواب جاهزا الا ان الوقت لم يسعفه، لأن هناك امور لا يمكن السكوت عنها، وهناك 50 موظفا في شركة شل كل واحد منهم يتقاضى راتبا سنويا يصل الى 2.750 مليون دولار في السنة بإجمالي يصل الى 800 مليون دولار في السنة.

ولفت الى انه حقق جزء طيب من برنامج العمل الذي وعد به الناخبين اثناء الحملة الانتخابية، وكان سيحقق الجزء الاخر لولا حل المجلس، ومن بين هذه الانجازات صندوق الاسرة ومكافأة الطلبة الخريجين، وتقصير مدة انتظار السكن الحكومة، ومقترح معالجة الوضع التعليمي الذي لو اخذت به الحكومة لما وصل الامر الى ما شهدنا من الغش في الاختبارات، مبينا ان الحكومة حكومة ردة افعال والاولى ان تكون صاحبة مبادرة.

وذكر انه تقدم بورقة عمل لضبط المناقصات في المشاريع الحكومية للحد من الفساد الحاصل في هذا الجانب، مؤكدا ان كتلة المستقلون التي شارك في تشكيلها في المجلس المبطل كانت هي الكتلة المرجحة للقرار داخل مجلس الأمة حيث تضم 16 عضوا 8 منهم هم المنتمون بشكل رسمي و8 اخرون يطلق عليهم اصدقاء الكتلة.

واعرب عن المه لان الحكومة تسببت في هدر في الميزانية يصل الى 12 مليار دينار، وتبين لنا هذا الامر عند دراسة الميزانية، مؤكدا ان الاولى ان يوجه هذا الهدر لتحسين دخل المواطن الكويتي.

تسهم في إثراء هذا القطاع الحيوي وتعزيز دوره في خدمة العملية التربوية

معلمون يدعون مجلس الأمة المقبل لإقرار تشريعات إلكترونية في المجال التعليمي

■ حيات: إقرار تشريعات تسهم في تحويل العملية التعليمية إلى بيئة إلكترونية خالصة

■ العطوان: مجلس الأمة مطالب بتشريع قوانين تواكب التكنولوجيا المطبقة في الدول المتميزة

أعرب عدد من المعلمين عن تطلعهم لاقرار مجلس الأمة المقبل تشريعات الكترونية في المجال التعليمي تسهم في اثراء هذا القطاع الحيوي وتعزيز دوره في خدمة العملية التعليمية بصورة خاصة والتنمية الشاملة بصورة عامة.

وقال هؤلاء المعلمون في لقاءات متفرقة مع «كونا» ان اقرار مجلس الأمة المقبل لتلك التشريعات يمكنهم من توفير الوقت والجهد في العملية التعليمية نظرا للدور المهم الذي يضطلع به المعلم في اعداد الطلبة وما ينتج عن ذلك من صعوبات ومعوقات تحتاج الى تشريعات جديدة.

من جهته شدد معلم اللغة الانجليزية في مدرسة عبدالمحسن الخرافي المتوسطة محمد حيات على ضرورة اقرار تشريعات تسهم في تحويل العملية التعليمية في الكويت الى «بيئة الكترونية خالصة» مبينا ان التعليم في هذا العصر لابد ان يكون عبر اجهزة الحاسوب او الاجهزة الذكية الحديثة وتطبيق الاختبارات على الطلبة باستخدام هذه التقنيات.

واشار الى اهمية ان تشمل التشريعات تدريب الهيئة التدريسية والادارية على هذه التقنيات والزام الطلبة واولياء امورهم بالمحافظة عليها مؤكدا نجاح فكرة التعليم الالكتروني بعد تطبيقها في الدول المتقدمة وبعض دول الجوار.

من جانبه دعا معلم مادة الرياضيات في مدرسة عبدالمحسن البحر الابتدائية حيدر العطوان مجلس الأمة الى تشريع قوانين تواكب التكنولوجيا المتطورة المطبقة في الدول ذات التجارب التعليمية المتميزة وتستفيد من خبراتها.

وقال العطوان ان اقرار مثل هذه التشريعات يساهم في تيسير العديد من الامور ومنها انهاء المعاملات الادارية للمعلمين والتواصل الدائم مع الطلبة واولياء امورهم الذين يرغبون في متابعة مدى التزام ابنائهم في المدرسة وشرح وتذليل اي صعوبات تواجههم في المنهج الدراسي.

من جهته اعرب معلم اللغة العربية في مدرسة عيسى اللوغاني المتوسطة عباس الصراف عن امله في ان يعيد مجلس الأمة المقبل «الهيبة للمعلم» عبر اقرار قوانين تفرض على الجميع احترام المعلم وتقدير مكانته ودوره الحيوي.

ودعا الصراف مجلس الأمة الى مناقشة موضوع تطوير المناهج الدراسية «التي باتت بعيدة عن الواقع الحالي» مبينا ان ادخال الوسائل الحديثة في التعليم يساعد الطالب على الابداع والابتكار بعيدا عن «حشو ذهن الطالب بتلقين المعلومات» كما هو الوضع الحالي.

وذكر ان المناهج الدراسية يجب ان تركز في السنوات الخمس الاولى من مراحل التعليم على الحب والولاء للوطن والامير والمساواة والوحدة الوطنية بعد فشو بعض الظواهر الغريبة على المجتمع الكويتي الذي اتسم دائما بالتماسك والتعاضد.

من جانبها دعت سارة ابراهيم وهي معلمة لمادة الاجتماعيات في مدرسة حفصة المتوسطة مجلس الأمة الى النظر في اقرار التامين الصحي للمعلمين والمعلمات اسوة بمعظم العاملين في القطاع الخاص «باعتبار ان مهنة المعلم من المهن الشاقة».

بدوره رأى حسين الصفار وهو معلم للغة الانجليزية في مدرسة هلال فجحان المطيري المتوسطة ان «ادخال الوسائل الحديثة في العملية التعليمية في المناهج بات امرا ضروريا مع الاستغناء عن الوسائل التقليدية التي عفا عليها الزمن».

وقال الصفار ان العديد من الدول المتقدمة اتجهت نحو التعليم الالكتروني واستخدام الاجهزة الذكية وبعض تطبيقات الالعاب الالكترونية لإضفاء جو من المرح على العملية التعليمية مع الاستفادة من التحصيل العلمي في المنهج الدراسي.